



الرباط، في 28 دجنبر 2010

تقرير لجنة الأجور

تم استئناف أشغال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بمقر المدرسة الوطنية للإدارة بتاريخ 28 دجنبر 2010، في إطار لجنة الأجور، برئاسة السيد شفيق أزبة، مدير الموارد البشرية والتكوين بكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، استهل بتقديم عرض حول النتائج الأولية للدراسة المتعلقة بإصلاح منظومة الأجور، قدمه السيد صلاح الدين جمال، رئيس قسم نظم المعلومات الداخلية بوزارة تحديث القطاعات العامة.

وقد تضمن هذا العرض بشكل مفصل خلاصات المرحلة الأولى والثانية من الدراسة المتعلقة بإعادة النظر في المنظومة الحالية للأجور بالوظيفة العمومية، حيث تم التركيز على النقاط التالية:

- مراحل دراسة إصلاح منظومة الأجور؛

- خلاصات المرحلتين الأولى والثانية من الدراسة.

بعد ذلك، فتح باب المناقشة، حيث أكد المتدخلون على النقاط الأساسية

التالية:

- ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بإصلاح منظومة الأجور بموازاة مع إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي.

التوصيات:

كما تقدم المتدخلون خلال هذا الاجتماع ببعض التوصيات التي يمكن إجمالها كما يلي:

- تمكين أعضاء المجلس من جميع الوثائق والسيناريوهات والتفاصيل التقنية المتعلقة بالمرحلتين الأولى والثانية للدراسة؛

- عرض نتائج المرحلة الثالثة من إصلاح منظومة الأجور على أنظار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛

- اعتماد آلية لتحفيز الموظف، حسب المردودية، وذلك وفق آلية جديدة للتقييم في إطار المرحلة الثالثة المقبلة المتعلقة بالإصلاح البنوي للأجور؛

- ربط إصلاح منظومة الأجور بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وبالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.